وان شرط ان تكون نفقته من الخرج الحزلان ما يسقى منها بعينه النفقة يكون مجهولا فيخرج
عن كونه معلوما بالجزية فان شرط للنفقة جزء مقدرا كالربع كان معافا الى نصيب المالك
وكانت نفقته عليه ولو شرط ان يعمل معه رب المال بحر وكذا اذا شرط العامل ان يستاجر
اجيرا يعمل معه وتكون اجرته على المالك لان العمل شرطه ان يكون على العامل لا المالك
وقوله في الجاوي ان يعمل معه غلام رب المال ادبية ان يكون معينا واخادما لا مستاجرا كما
في الزاي والدبيرة ووقوله نحو ثابت عامل لا اجرت وقبول لا يقبل لا ان استكفا عرف
عزفاه اي انا نصح المساقاة بايجاب نحو ثابت وعامل وكذا عقدت معك عقد المساقاة
وعمل في هذه الحديقة او تملك البكر على ان تشهد بنا فان ذلك كله يودي معناه ويشترط القبول
كما في بيع العقود ولا يجزي بلفظ الاجارة فلو قال استاجرتك لتشهد بخيلي ترتع منها نحو
لم يصح ولو قال ساقيتك بثلث الثمر لتكون اجيرا لك لم يصر لعدم لفظ المساقاة ولا يشترط
ان يفصل الاعمال في العقد بل ما اقتضاه لفظ المساقاة في عرف البلد رجع اليه عند التنازع
ويشترط ان يكونا عارفين بما يقتضيه عقد المساقاة من الاعمال والعرف فمكذا ذكر في العزيز
والروضة وقوله في الحاوي والعمل حمله والعرف يقتله مشكل من حيث انه معطوف على
معمول عرف وشرح القوتوني له بحيث قاله قال اي وعرف كل من المتعاقدين العمل حملة ولا
يشترط معرفة الاعمال تفصيلا بل العرف الغالب في كل ناحية يفصله قال وهذا اذا عرف
المتعاقدان العرف المحمول عليه قلت ومعلوم تعريفهما بالعرف الذي يحمل العقد عليه غير مرفوعهما
بما يقتضيه العقد عند العرف وكانه اراد الجمع بين كلام الرافعي وكلام المصنف وبما ستاتي
قال الرافعي واذا عقد بلفظ المساقاة فالصحيح انه لا حاجة الى تفصيل الاعمال بل يحمل
في كل ناحية على عرفها الغالب وفيه وجه انه يجب تفصيلها لان العرف قد يضطرب وما ذكرناه
فيما اذا علم المتعاقدان العرف المحمول عليه وان جهلاه او جهله احدهما يجب تفصيل الاعمال هذا كلامه
فتامله يظهر لك الفرق ما بين الكلامين ووقوله وعزفا شجرا نوع ان شرط تفاوت اي
واذا كان في الحديقة نوعان او اكثر فشاقاه على الجميع فان قال على النخل والزرع في الجميع
جاز وان قال على ان لكل نوع ما يخصه في الثلث ومن المجموع الزرع ومن البرني الخمس اشترط معرفة
الانواع وقدرها ولو جهلها او لم يشاقه على ان ما سقاها بالسماء فله الثلث او بالدوالي فله النصف
لم يجز ووقوله ولو مت وملكي جثته بظنون وعليه ما يتكرر كنفقي وحاجته من لحفظ وحياد وتبع
اعتبده اي ولو مات المساقاة بالعبد فلا يجوز لاحدهما فسخها خلافا للقراض وان كانا يشتركان
في اشراط كون الربح والثمر محتوما بالمتعاقدين وكونهما مشتركين بينهما بالجزية والفرق ان عمل
المساقاة تقع في اعيان يبقى مجالها فاشبهت الاجارة في اللزوم والقراض لا يبقى اعيانه بعد العمل
فاشبه الوكالة ثم العامل يملك حصته من الثمر بالظهور ولا يتوقف على القسمة بخلاف القراض
والفرق ان الثمار ليست وقاية للاشجار بخلاف الربح فانه وقاية لرأس المال ويجب على العامل في
المساقاة ما تكثر حاجة الثمار اليه كسقية الثمر وما هو من مصالحها كالسقي واصلاح طرق
الماء وتنقيته الاباد والانهار من الحمأة ونحوها واذا زال الدولاب ونحوه كدلو من ثقيل لا رشاء لها جاز
وتكريبها ونحو الحرث في المزارعة وكذا بقية ما يذكر في العادة تحمله الشجار على الثمر
ومنه التلقيح والطلع الذي لطلع به على المالك لانه عين مال وليس على العامل الا العمل ومنه تحية
الحشيش المضر والقضبان المضر بالشجر وتعريف الجزية بان يقطع منه ما يضر ويزيد ما فيه من

الغاقيه وتجبر على تلقيحها النخل ومنها تعريش العنب ووضع الحشيش فوق الجناء فيدان
جزت عارية والاصح انه يجب على العامل الجريد وحفظ الثمر كما يجب حفظ مال القراض على العامل
وحفظه من الطير ونحوه بان يجعل كل عنقود في قوطوه وهي على المالك وما لا يتكرر
مما يقتضيه حفظ الاصل فهو على المالك كجذ التمر والبسر والبطيخ ونصب الابواب والدكة
وجراح الاصل وما زاد التلم البسيرة فالمسح فيها العرف على الاصح وما وجب على العامل مما ذكرناه
فله ان يستاجر عليه فان شرط على اجدهما ما يجب على الاخر بطل العقد وان فعل العامل ما وجب
على المالك لا اذن فلا اجرة له ووقوله فان ترب استاجر بماله فان لم تف فمن مال المالك وعمل الزرع
والشهد والاقتراع كاجزاء وفتح لا ان اعمرا وجد شهد وسلم اجر عمله كان استحق شيء
اعلم انه انما بالغا لانه يقدم على قوله ولو مات فان هرب العامل قبل ان يتم عمله فليرفع المالك
الى الحاكم ثم ثبت بمسافة ثم يستاجر عليه القاضي من ماله ان كان له مال ومن نصيبه من الثمر
ان بدا صلاحها فيبيع الكل او البعض بحسب الحاجة والا استقرض له القاضي ثم يستاجر عنه
فان لم يكن قاض نظرت فان عمل المالك واستاجر من ماله ليرجع واشهد على انه صرف او عمل ليرجع
رجع والا فمتبرع يعني اذا لم يرجع الى القاضي فان كان اوان اشهد عند عمله على صرف او عمل لا لاشهاد
فهو متبرع كالاجنبي اذا عمل واستاجر ومن شرطه ان يشهد لدى عمل لا ليرجع وان لم يعمل ولم
يصرف وازا دان يفسخ العقد نظرت فان كان ذلك قبل خروج الثمر جاز لتعذر الاستيفاء كما
اذا ابق العبد المبيع قبل القبض وبطل عمل العامل واجرة عمله وان كان بعد خروج الثمر لم يجز الفسخ
لانه شارك شريكا فان بدا بيعها الصلاح بيع من نصيب العامل في الاحرة والا فان باع معتقد المالك
بشرط القطع او اشترى من نصيبه ما يحتاج اليه جاز ولو قال اجنبي وقرب للمارب انا ابيع
الامام عنه فلا يفسخ لم يلزم المالك لانه قد يريد دخوله ملكه واذا عمل العامل في المساقاة
ثم بان الشجر مستحقا فعلى المساقي قوله مثل اجرة عمله كما اذا استاجر الغاصب من عمل في المغصوب
علما فان الاجر على الغاصب ووقوله في الجاوي وان هرب الى قوله وان بيع اجنبي فيه امير
اجد قوله فان ترب استقرض هذا اذا لم يوجد له مال فان وجد او كانت الثمرة قد بدا صلاحها
فانتصاب نصيبه قال القوتوني لابد من هذا وان اقتضى ظاهر كلامه الاستقراض مطلقا
الثاني في قوله ثم يفق المالك متعذر على الانفاق وهو مخير بين ان يفق او يعمل به الثالث قوله
بالاشهاد مقتضاه انه اذا انفق واشهد رجع مطلقا وليس كذلك بل لا يرجع حتى يشهد انه اشهد
او انفق واعمل ليرجع فان لم يصح للشهود بقصد الرجوع لم يرجع نعم له في العسر والرضوء عن
التمام وافراده الرابع قوله او يفسخ ما جرى مثل ما عمل طامن ان له الفسخ مطلقا وليس كذلك
بل اذا لم يتم الشجر اما اذا اثمر فانه كما يجوز الصلح كما ياتي الخامس قوله وان بيع اجنبي لا فرق بين
ان يرجع الاجنبي والقرب بخلاف ما اذا مات فان للوارث ان يتمه وان لم يخلف له تركه وذلك لان حصة
العامل من الثمر انتقل اليه فاستحق التمكن من الاتمام ليصل الى حقه ووقوله وان مات ولا تم
تم وارث وجبر ان خلف تركه اي اذا مات العامل نظرت فان كانت المساقاة على عين العامل لم
كما في الاجارة على العين وان كانت في الذمة نظرت فان خلف تركة فعلى الوارث الاتمام فيستاجر عنه
منها او يعمل ان كان امينا وقادرا والعمل وان لم يخلف تركه فللوارث الاتمام ولا يجب عليه لانه انما
يجبر على تفويته ما على المورث من تركه وقوله في الجاوي ثم الوارث ليس على اطلاقه بل ذلك على
مساقاة في الذمة لا العين كما بيناه ذلك في العزيز والروضة ووقوله والعامل امين فان خان لم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)